

Distr.: Limited
25 September 2013
Arabic
Original: English



مجلس حقوق الإنسان
الدورة الرابعة والعشرون
البند ٥ من جدول الأعمال
هيئات وآليات حقوق الإنسان

الأرجنتين، أرمينيا*، إسبانيا، أستراليا*، إستونيا، ألبانيا*، ألمانيا، أوروغواي*، أيرلندا، آيسلندا*، إيطاليا، البرتغال*، بلجيكا*، بلغاريا*، بوتسوانا، البوسنة والهرسك*، بولندا، بيرو، تايلند، تركيا*، تونس*، الجبل الأسود، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة*، جورجيا*، الدانمرك*، رومانيا، سلوفاكيا*، سلوفينيا*، السويد*، سويسرا، سيراليون، شيلي، صربيا*، غواتيمالا، فرنسا*، فنلندا*، قبرص*، كرواتيا*، كوستاريكا، لاتفيا*، لكسمبرغ*، ليبيا، ليتوانيا*، ليختنشتاين*، مالطة*، ملديف، المكسيك*، النرويج*، النمسا، نيوزيلندا*، هندوراس*، هنغاريا*، هولندا*، الولايات المتحدة الأمريكية، اليونان* : مشروع قرار

.../٢٤

التعاون مع الأمم المتحدة وممثليها وآلياتها في ميدان حقوق الإنسان

إن مجلس حقوق الإنسان،

إذ يسترشد بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة،

وإذ يشير إلى قرار الجمعية العامة ٢٨١/٦٥ المؤرخ ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١١، الذي اعتمدت الجمعية بموجبه النص المعنون "نتائج استعراض عمل مجلس حقوق الإنسان وأدائه"، ولا سيما الفقرة ٣٠ من وثيقة النتائج التي رفض فيها مجلس حقوق الإنسان بقوة أي فعل يُرتكب، بهدف التخويف أو الانتقام، في حق الأفراد والجماعات الذين يتعاونون أو تعاونوا

* دولة غير عضو في مجلس حقوق الإنسان.

مع الأمم المتحدة وممثليها وآلياتها في ميدان حقوق الإنسان، وبحث الدول على أن تمنع هذه الأفعال وتضمن الحماية المناسبة منها،

وإذ يشير أيضاً إلى قراره ٢/١٢ المؤرخ ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ وقراره ٦/٢٢ المؤرخ ٢١ آذار/مارس ٢٠١٣، ومقرره ١١٨/١٨ المؤرخ ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١١،

وإذ يحيط علماً مع التقدير بتقارير الأمين العام بشأن هذه المسألة،

وإذ يرحّب بعقد المجلس في ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ حلقة نقاش بشأن موضوع أعمال التخويف أو الانتقام المرتكبة في حق الأفراد والجماعات الذين يتعاونون أو تعاونوا مع الأمم المتحدة وممثليها وآلياتها في ميدان حقوق الإنسان، وإذ يحيط علماً مع التقدير بموجز أعمال هذه الحلقة^(١)،

وإذ يرحّب أيضاً بمختلف الأدوار التي يؤديها الأمين العام، ومفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ورئيس مجلس حقوق الإنسان في التصدي، بما في ذلك بطريقة علنية، لأعمال التخويف أو الانتقام المرتكبة بحق الأفراد والجموعات الذين يتعاونون أو تعاونوا مع الأمم المتحدة وممثليها وآلياتها في ميدان حقوق الإنسان،

وإذ يرحّب كذلك بالعمل الذي تؤديه الإجراءات الخاصة على نحو فردي أو مشترك، وبإيلاء هيئات المعاهدات اهتماماً متزايداً لمنع أعمال التخويف والانتقام والتصدي لها،

وإذ يعرب عن قلقه إزاء استمرار ورود تقارير عن أعمال تخويف أو انتقام ضد الأفراد والجموعات الذين يسعون إلى التعاون أو الذين تعاونوا بالفعل مع الأمم المتحدة ومثليها وآلياتها في ميدان حقوق الإنسان، وعن قلقه إزاء خطورة الأعمال الانتقامية المبلغ عنها، بما فيها انتهاك حق الفرد في الحياة والحرية والأمن الشخصي، وانتهاك الالتزامات بموجب القانون الدولي التي تحظر التعذيب والمعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة،

وإذ يقر بأن أعمال التخويف أو الانتقام التي تنفذها الدولة أو تتغاضى عنها تقوض حقوق الإنسان وتنتهكها في الكثير من الأحيان، وإذ يؤكد أن على الدول أن تحقق في أي أعمال تخويف أو انتقام مزعومة، وأن تضمن المساءلة وسبل انتصاف فعّالة، وتتخذ الخطوات اللازمة لمنع وقوع المزيد من أعمال التخويف والانتقام،

وإذ يشير إلى المبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (مبادئ باريس) ويؤكد الدور الذي يمكن أن تؤديه المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في منع حالات الانتقام والتصدي لها كجزء من دعم التعاون بين حكوماتها والأمم

(١) A/HRC/22/34.

المتحدة في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان، بوسائل منها الإسهام في أعمال متابعة التوصيات الصادرة عن الآليات الدولية لحقوق الإنسان، حسب الاقتضاء،

١ - يؤكد من جديد حق كل شخص، منفرداً أو بالاشتراك مع آخرين، في الوصول دون عوائق إلى الهيئات الدولية والاتصال بهذه الهيئات، لا سيما الأمم المتحدة وممثليها وآلياتها في ميدان حقوق الإنسان، بما في ذلك مجلس حقوق الإنسان، وإجراءاته الخاصة، وآلية الاستعراض الدوري الشامل، وهيئات المعاهدات، وكذلك الآليات الإقليمية لحقوق الإنسان، ووضعاً في اعتباره أن الوصول إلى الأفراد والمجتمع المدني بحرية ودون عوائق والاتصال بهم أمران لا غنى عنهما حقاً لتمكين الأمم المتحدة وآلياتها من أداء ولاياتها؛

٢ - يدعو بقوة جميع الدول إلى مراجعة تشريعاتها وسياساتها وممارساتها التي تتمثل آثارها في تقويض الوصول إلى الهيئات الدولية والاتصال بها دون عوائق على النحو المذكور في الفقرة ١ أعلاه وإلى تفادي اعتماد أية تشريعات جديدة من هذا النوع؛

٣ - يحثُّ جميع الدول على أن تمنع، وتمتنع عن، جميع أعمال التخويف أو الانتقام الموجهة ضد:

(أ) من يسعى إلى التعاون مع الأمم المتحدة وممثليها وآلياتها في ميدان حقوق الإنسان أو من تعاون معهم فعلاً أو أدلى بشهادات أو قدّم إليهم معلومات؛

(ب) من يستفيد أو استفاد من الإجراءات التي وُضعت برعاية الأمم المتحدة من أجل حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وكل من قدّم إليها مساعدة قانونية أو مساعدة أخرى لهذا الغرض؛

(ج) من يقدم أو قدّم بلاغات في إطار الإجراءات الموضوعة بموجب صكوك حقوق الإنسان وكل من قدم إليها مساعدة قانونية أو مساعدة أخرى لهذا الغرض؛

(د) من لهم صلة قرابة بضحايا انتهاكات حقوق الإنسان أو بكل من قدم إلى الضحايا مساعدة قانونية أو مساعدة أخرى؛

٤ - يحثُّ الدول على اتخاذ جميع التدابير الملائمة لمنع حدوث أعمال التخويف أو الانتقام، بوسائل منها، عند الاقتضاء، اعتماد تشريعات وسياسات محددة ثم تنفيذها، وإصدار توجيهات ملائمة للسلطات الوطنية من أجل ضمان حماية فعّالة للأشخاص الذين يسعون إلى التعاون أو يتعاونون أو تعاونوا مع الأمم المتحدة وممثليها وآلياتها في ميدان حقوق الإنسان من أي أعمال تخويف أو انتقام؛

٥ - يحثُّ أيضاً الدول على ضمان مساءلة مرتكبي أية أعمال انتقام أو تخويف ضد الأشخاص الذين يسعون إلى التعاون أو يتعاونون أو تعاونوا مع الأمم المتحدة وممثليها وآلياتها في ميدان حقوق الإنسان عن طريق إجراء تحقيقات نزيهة وفورية وشاملة في أية أعمال تخويف أو انتقام مزعومة بغية تقديم الجناة إلى العدالة؛ وعلى إتاحة وصول الضحايا إلى

سُبل انتصاف فعّالة، وفقاً لالتزاماتها وتعهداتها في مجال حقوق الإنسان؛ وعلى منع تكرار تلك الأعمال؛

٦- يشجّع الدول على تقديم معلومات، حسب الاقتضاء، إلى مجلس حقوق الإنسان عن جميع التدابير المتخذة لمنع أعمال التخويف أو الانتقام ضد من يسعون إلى التعاون أو يتعاونون أو تعاونوا مع الأمم المتحدة وممثليها وآلياتها في ميدان حقوق الإنسان، والتصدي لهذه الأعمال، بما في ذلك عن الحالات المذكورة في تقارير الأمين العام؛

٧- يحثُّ الدول على أن تراعي، لدى انتخابها أعضاء مجلس حقوق الإنسان، أنه ينبغي أن يتحلّى أعضاء المجلس بأعلى المعايير في تعزيز وحماية حقوق الإنسان وأن يتعاونوا تعاوناً تاماً مع المجلس، وفقاً لقرار الجمعية العامة ٦٠/٢٥١ المؤرخ ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٦؛

٨- يطلب إلى الأمين العام أن يعيّن، ضمن الهياكل القائمة وبالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، موظف اتصال رفيع المستوى على نطاق المنظومة للعمل مع جميع أصحاب المصلحة، ولا سيما الدول الأعضاء، على تعزيز منع أعمال الانتقام والتخويف ذات الصلة بالتعاون مع الأمم المتحدة وممثليها وآلياتها، والحماية من هذه الأعمال والمساءلة عنها، وتشجيع التصدي الفوري والفعال والمشارك لهذه الأعمال عن طريق توعية منظومة الأمم المتحدة ككل، وتيسير التعاون والتنسيق بين جميع أصحاب المصلحة، على أن يكون الهدف الإجمالي هو دعم وتعزيز التعاون مع الأمم المتحدة في ميدان حقوق الإنسان، بما في ذلك التعاون مع المجتمع المدني؛

٩- يشجّع الدول على التصدي لأعمال التخويف والانتقام المرتكبة بحق الأفراد والمجموعات الذين يتعاونون أو تعاونوا مع الأمم المتحدة وممثليها وآلياتها في ميدان حقوق الإنسان، وذلك من خلال النظر، في جملة أمور، في إنشاء جهات اتصال وطنية؛

١٠- يدعو الأمين العام لأن يضمن تقريره السنوي المقبل عن التعاون مع الأمم المتحدة وممثليها وآلياتها في ميدان حقوق الإنسان، معلوماتٍ عن أنشطة موظف الاتصال الرفيع المستوى على نطاق منظومة الأمم المتحدة، والتدابير المختلفة التي تعيق التعاون مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، والممارسات الفضلى للهيئات والمؤسسات الدولية والإقليمية والوطنية لحقوق الإنسان التي تتصدى لحالات التخويف أو الانتقام المرتكبة بحق من يتعاونون معهم؛

١١- يشجع جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك المنظمات الدولية والإقليمية، والدول الأعضاء، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ومنظمات المجتمع المدني، والمؤسسات الأكاديمية، على الإسهام في دراسة مجلس حقوق الإنسان لهذه المسألة في المستقبل، بطرق منها عقد حلقات عمل للخبراء حول مسألة التشريعات والسياسات والممارسات التي تحمي

فعلياً أولئك الذين يسعون إلى التعاون، أو يتعاونون، أو تعاونوا مع الأمم المتحدة وممثليها وآلياتها في ميدان حقوق الإنسان من أعمال التخويف أو الانتقام؛

١٢- يطلب إلى جميع ممثلي الأمم المتحدة وآلياتها أن يواصلوا تضمين تقاريرهم المقدمة إلى المجلس أو إلى الجمعية العامة إشارة إلى الادعاءات الجديرة بالتصديق فيما يتعلّق بأعمال التخويف أو الانتقام بحق الأشخاص الذين يسعون إلى التعاون أو يتعاونون أو تعاونوا مع الأمم المتحدة وممثليها وآلياتها في ميدان حقوق الإنسان، مع بيان ما يتخذونه من إجراءات في هذا الشأن.
